دور الأمن الحضري لمدينة سطيف في الوقاية من الجريمة

محمد غزالي * فيروز زرارقة**

الملخص

تعتبر مدينة سطيف مجالا حضريا وقطبا عمرانيا وتجاريا هاما في الجزائر ، يحوي العديد من التناقضات والتي أفرزت الكثير من المشكلات الاجتماعية ، ومن بينها الجرائم بمختلف أنماطها وأشكالها ، وفي سعيها للقيام بمهامها على أكمل وجه تسعى الأجهزة الأمنية ممثلة في الأمن الحضري للتصدي لكل أشكال الجريمة في مدينة سطيف ، وتأتي هذه الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي مؤداه: ما مدى فعالية دور الأمن الحضري لمدينة سطيف في مواجهة الجريمة؟ تلاه مجموعة من الأسئلة الفرعية تمثلت في: ما أنواع الجرائم التي يمكن رصدها في القطاع الحضري المحلي لمدينة سطيف؟ كيف تواجه المصالح الأمنية السلوك الإجرامي ميدانيا؟ وما هي أهم إجراءات المصالح الأمنية للوقاية من السلوك الإجرامي في مدينة سطيف؟ وللقيام بهذه الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي واعتمدنا على الرسومات البيانية ومجموعة من الخرائط والجداول والتي من خلالها برزت العديد من النتائج التي تبين الوضع الإجرامي في مدينة سطيف ، وهو ما يؤدى إلى تجنيد الأمن الحضري للوقوف على مكافحة الجريمة ومحاربتها عن طريق العديد من السبل والطرق التي سنأتي على ذكرها.

الكلمات المفاتيح: الجريمة ، الأمن الحضري ، مدينة سطيف ، القطاعات الحضرية.

Résumé

La ville de Sétif est considérée comme un espace urbain et un pôle urbain et commercial de grande importance en Algérie. Elle contient plusieurs déséquilibres qui a leur tour ont sécrété plein de problèmes sociaux, y compris les crimes de divers motifs et formes. Dans sa quête pour mener à bien ses fonctions au maximum, les agences de sécurité de recherche, représentées dans la sécurité urbaine, essayent d'aborder toutes les formes de criminalité dans la ville de Sétif, Cette étude vient pour répondre à une question clé : quelles sont les fonctions les plus importantes de la sécurité urbaine dans la ville de Sétif face à la criminalité ? Quels sont les types de crimes qui peuvent être détectés dans le secteur urbain local ? Et comment peuvent t ils faire face au comportement criminel et en prévenir ? Pour réaliser cette étude, nous avons utilisé une approche descriptive et nous nous sommes appuyés sur les graphes et un ensemble de cartes et de tableaux d'où est sorti un grand nombre de résultats montrant la situation criminelle dans la ville de Sétif. Ce qui conduit au recrutement de la sécurité urbaine à se tenir sur la lutte contre la criminalité à travers de nombreux moyens et méthodes que nous aborderons.

Mots clé : La criminalité, la sécurité urbaine, la ville de Sétif, la réalité de la criminalité, les secteurs urbains.

Summary

The town of Setif is considered one of the most important urban areas and commercial poles in Algeria, it contains many contradictions, paradoxes that produced a lot of social problems, including crimes of various patterns and forms, In their quest to carry out their functions to the fullest, the security forces represented in the Urban Security are seeking to face all forms of crime in the city of Setif. This study comes to answer a key question which is: How effective is the urban security role for the city of Setif in facing crimes? What kinds of crimes that can be monitored in the local urban sector? And how the security forces are facing the criminal behaviour in order to reduce and prevent it? To carry out this study we used a descriptive approach, and we relied on graphs and a set of maps, tables; through which emerged many results showing the criminal situation in the city of Setif, a situation that leads to the recruitment of urban security to fight crime through many ways that we will mention in this article.

Keywords **:** Crime, urban security, Setif town, the reality of crime, urban areas.

* طلب دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

** أستاذ محاضر أ، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

مقدمة

يحتل الأمن مكانًا بارزًا في المجتمع المعاصر، لاتصاله بالحياة اليومية بما يوفره من طمأنينة وسلامة التصرف والتعامل، كما يعتبر الأمن نعمة عظيمة لا توازيها نعمة من نعم الله عز وجل التي منَّ بها على عباده المؤمنين، ولا يمكن أن تتحقق الحياة البشرية المستقرة إلا بها فكل ضروريات الحياة وكمالياتها مرهونة بالأمن والعبادة، والعلم، والصناعة، والتجارة، والزراعة، والاقتصاد والسفر والإقامة، وجميع النشاطات الأخرى تتوقف على توفر الأمن للناس حتى يستطيعوا أن يمارسوا حياتهم على أفضل وجه، فقد قال تعالى: "**فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ ۝٤** "[1]، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "**مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُم آمِنًا فِي سربه، مُعَافَى فى جَسَدِه، عِنْدَهُ قُوتَ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَت لَهُ الدُّنْيَا**".[2]

ويعد الأمن والأمان من الحاجات الضرورية للإنسان، ولأهميته فقد وضعه "**إبرهام ماسلو**" في المرتبة الثانية بعد الاحتياجات البيولوجية كالطعام والشراب، كما تأسست فكرة العقد الاجتماعي والتنظيم البشري المتحضر على أساس تسليم السلطة لمن يستطيع توفير الأمن للرعية والمواطنين، ذلك لأن قيام الدولة وسلطاتها مرهون بدرجة تحقيقها للأمن داخليا وخارجيا، كما يعد الأمن مسؤولية الجميع لقوله تعالى " **مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ۝٣٢** "[3]

وتزداد مشكلة الأمن في المدن الكبرى، نظرًا لاتساع امتدادها العمراني وزيادة كثافتها السكانية، فضلا عن اتساع نشاطها الاقتصادي بما يصحبه عادة من ضعف في العلاقات، والمفاهيم الاجتماعية التقليدية وتفاوت طبقي حاد، أين تجد الجريمة بكل أشكالها مناخا مناسبا داخل هذه الأقاليم الحضرية، وتعد هذه الدراسة ضمن الدراسات الاستطلاعية التي اعتمدت على المنهج الوصفي لرصد ظاهرة تفشي الجريمة في المدن الحضرية في الجزائر ودور الأمن الحضري في الوقاية والحد منها، ولقد تم اختيار مدينة سطيف كوجهة بحثية في الموضوع نظرا لما تحمله من خصائص جغرافية، ديمغرافية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية وحتى اقتصادية، جعلت منها تربة خصبة لتفشي السلوك الإجرامي.

أولا: إشكالية الدراسة

شهدت المدن الجزائرية خلال السنوات الماضية تطورًا عمرانيًا انعكس تلقائيًا على الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية في الكثير منها، كما ساهمت عمليات التحضر والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بدور بارز في ظهور تناقضات ثقافية واقتصادية في المدينة الجزائرية عموما، حيث أصبحت تضم مجتمعًا غير متجانس، وأصبحت تعاني من مشكلات سكانية متراكمة، حيث لم تعد قادرة على تلبية حاجات سكانها وتوفير إطار معيشي ملائم لهم، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم فعالية التخطيط الحضري، وفشله في ضمان نسيج عمراني متوازن ومتناسق وظيفيا وجماليا واجتماعي، وهو ما أسهم في طرح تناقضات ثقافية واقتصادية واجتماعيه والتي بدورها تسببت في إضعاف التجانس المجتمعي للمدينة، وأضعفت أواصر العلاقات الاجتماعية، كما خلقت تعقيدات دعمها ارتفاع النشاط الاقتصادي والتجاري في كبريات المدن الجزائرية، وهي الاختلالات الواضحة والجلية في الظواهر الاجتماعية الدخيلة على التركيبة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري، وبالمقابل فإن هذا التطور والاتساع العمراني والزيادة السكانية الناتج عن الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي والثقافي – في بداية الألفية الجديدة- كان له بعض الآثار السلبية على الوضع الأمني والاجتماعي في التجمعات السكنية بشكل عام، وفي المناطق الحضرية بشكل خاص، تمثلت في ظهور بعض الجرائم والظواهر السلبية مثل الإدمان على المخدرات وتجارتها، الدعارة، السرقة، وغيرها من الانحرافات السلوكية التي خلقت تحديا كبيرا وواضحا أمام الأجهزة الأمنية وعلى رأسها الأمن الحضري الذي يعتبر مدخلا أساسيا في المنهج الوقائي من الجريمة في القطاعات الحضرية، وهو ما يبرز الحاجة لفتح المجال للنقاش العلمي حول الظاهرة الإجرامية بالوسط الحضري الجزائري بمختلف أبعادها، وهذا بهدف الوصول إلى تشخيص علمي لهذه الظاهرة، يسمح بكشف مختلف العوامل الكامنة وراءها، واقتراح الحلول الناجعة للحد منها.

والأمن الحضري يرتبط غالبا بالحاجة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للأمن البشري، في المدن التي يتمايز سكانها من ناحية العرق والأصل والطبقة، فهو بناء معقد ومتعدد الجوانب كما هو الحال بالنسبة لطبيعة المدن وتركيبها وتكوينها ومن المهام الرئيسية للأمن الحضري عامة وفي مدينة سطيف خاصة توفير الاستقرار والأمن للمواطنين مع ردع كل أشكال السلوك المنحرف والشاذ، والذي قد يتسبب في حدوث الجريمة العشوائية أو المنظمة، كما يهدف من خلال نشاطاته الدائمة والدءوبة بكل أجهزته على التقليل من الفعل الإجرامي على المستوى المحلي.

وتأسيسا على ذلك وانطلاقا منه، تسعى هذه الدراسة لتحليل ومناقشة الظاهرة الإجرامية في المجتمع الحضري في الجزائر، من حيث العوامل والأسباب الدافعة إلى ارتكابها، ومدى تحجمها في المدينة، والظروف التي ساعدت في انتشارها من ظروف اجتماعية، اقتصادية، تنظيمية وثقافية، لغرض الوصول لمعرفة مدى تأثيرها على دفع الفرد الجزائري القاطن بالمدينة أو في محيطها السكني إلى ارتكاب الجريمة، ومدى توطن هذه الظواهر الإجرامية من حيث الكم والنوع وكذا الأساليب والوسائل المستعملة في ارتكابها وأهم وسائل الأمن الحضري في الوقاية منها، وسنتناول في هذه دراسة وظيفة الأمن الحضري ودوره بالمدينة قيد البحث في الوقاية السلوك الإجرامي ضمن التركيبة السوسيولوجية والثقافية لمنطقة الدراسة، وانطلاقا من ذلك حاولت هذه الدراسة طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما مدى فعالية دور الأمن الحضري لمدينة سطيف في الوقاية من الجريمة؟**

وتنبثق من هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية ومفادها:

- **ما هي أهم الأسباب المؤدية لارتكاب الجريمة في المجتمع الجزائري عموما والمجتمع المحلي لمدينة سطيف بوجه خاص؟**
- **ما هي أهم أنواع الجرائم التي يمكن رصدها في القطاع الحضري المحلي لمدينة سطيف؟**
- **ما هي إستراتيجية مصالح الأمن الحضري لمدينة سطيف للوقاية من السلوك الإجرامي ميدانيا؟**

ثانيا: أهمية الدراسة

– محاولة رصد لظاهرة الجريمة في مدينة سطيف (باعتبارها من أكبر المدن الجزائرية).

– الحاجة الماسة لدراسة الوضع العام للجريمة، مع محاولة تشخيص أهم أنواع الجرائم الموجودة في مدينة سطيف.

– محاولة تقديم مقترحات للجهات والمؤسسات المعنية في رصد الأبعاد الاجتماعية للجريمة في مدينة سطيف.

– قد تشكل هذه الدراسة نقطة ارتكاز لأبحاث ودراسات مشابهة أخرى في المستقبل.

ثالثا: أهداف الدراسة: سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

– تحليل لواقع المدينة الجزائرية ممثلة بمدينة سطيف، من حيث الأوضاع الاجتماعية وانعكاس ذلك على تزايد السلوك الإجرامي.

– دراسة المتغيرات الأولية لمرتكبي الجرائم في مدينة سطيف والتي تساعد في الكشف عن دوافع ومسببات ارتكاب الجرم (متغير السن، الجنس، الجنسية، نوع الجريمة ونوع المتابعة القضائية...)

– تحليل وتفسير بيانات الجريمة في مدينة سطيف بشكل خاص ومدى الاختلافات في معدلاتها، مع محاولة رصد العوامل المؤثرة على هذه الاختلافات من خلال عمليات المقارنة.

– الكشف عن أهم طرق وأساليب مكافحة الجرائم من طرف الأمن الحضري في مدينة سطيف.

رابعا: تحديد المفاهيم

أ) مفهوم الأمن

الأمن مفهومٌ واسعٌ صعب التعريف سمته الأساسيّة كما يرى باري بوزان (barry buzan)، أنه خلافي أو متنازع

حوله contestable، وإن كان عادةً ما يميّزُ بين مصطلحي الدفاع، الذي يُتّفق على أنّه ذو معنى عسكريّ، والأمن الذي يتعلّق بالأحرى بالحياة الداخلية للدول، فإنّ ذلك لا يكفي لفهم دلالة الأمن،[4] والأمن يعني "توفير الحماية والطمأنينة والأمان لأفراد المجتمع، من خطر قد يتحقق أو من المتوقع حدوثه".[5]

والأمن من وجهة نظر علماء الاجتماع، هو حاجة أساسية تقع في المرتبة الثانية بعد الحاجة للغذاء على سلم أولويات الحاجات الفردية، وهو ضروري لبقاء الفرد وممارسته لنشاطه، والأمن حالة شعورية أو ذهنية تتم بغياب الخوف والقلق والتوتر، والأمن الاجتماعي هو محصلة أو مجموع أمن الأفراد، وقد يعني الاستقرار[6].

- **المفهوم الإجرائي للأمن:** انطلاقا من هذا المفهوم نستطيع تحديد مفهوم اجرائي للأمن والذي نقصد به ما توفره مراكز الأمن الحضري من حماية وسكينة وراحة للقاطنة في الأحياء الجوارية ووقاية ضد مختلف أنواع الجرائم حسب وظائفها ومسؤولياتها عبر كل تراب مدينة سطيف الجزائرية.

ب) مفهوم الأمن الحضري

إن الأمن الحضري يعد مرفقا عموميا وهيكلا أمني يغطي رقعة جغرافية تسمى إقليم الاختصاص، لا يوجد توحيد لمساحة الرقعة الجغرافية المغطاة بحيث تختلف باختلاف تواجد المجمعات السكنية الحضرية، أما بالنسبة للإقليم الاختصاص الحضري فيضم تعدادا سكانيا يختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف الكثافة السكانية، وعليه تتزايد أو تتضاءل نشاطات الأمن الحضري بتعداد سكان الإقليم و تواجد المصالح و المواقع الإستراتيجية به، بالإضافة إلى هذا الأخير يمكن أيضا تحديد محيط الأمن الحضري من خلال انتشار الحوادث و الجرائم، الحالة الاجتماعية و الاقتصادية و الرقعة الجغرافية و تضاريسها.[7]

والأمن الحضري لا يمكن اختزاله في قمع الجريمة والحد منها، وإنما هو مفهوم معقد التركيب، فهو يرتبط مع مشاكل أخرى مثل: الصحة، والتعليم،

نوعية البيئة، التخطيط الحضري، حركة المرور والطرق، ويتضمن كذلك تضارب المصالح وخاصة فيما يتعلق بتقاسم الفضاء والزمن في المدينة، ومشاكل إدمان المخدرات، والتوترات العرقية، وغيرها من القضايا والمشاكل.

- **المفهوم الإجرائي للأمن الحضري**

هو مجموع مقرات الشرطة الجوارية في مدينة سطيف والبالغ عددها 12 مقرا، والتي تتوزع عبر المجال الحضري للمدينة.

ج) مفهوم الجريمة

ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوما أكثر تحديدا عن غيره من المفاهيم منذ وقت بعيد وقد ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بالاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي، ثم تزايدت الدراسات المعاصرة حول الجريمة والسلوك في مجال القانون وعلم الاجتماع بالصورة التي أصبحت معه تلك المصطلحات أكثر وضوحا وتحديدا.[8] فأصل كلمة جريمة من مجرم أي قطع وكسب، أن الكسب المستهجن والمستحب والمكروه، وفي آخر يراد فيها الحمل على فعل آثما ومن ثم يمكننا إطلاق كلمة جريمة على كل فعل أو سلوك مخالف للحق والعدل المستقيم، كما أشتق من ذلك المعنى إجرام وأجرموا، وقد قال تعالى: "**إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضۡحَكُونَ ۝٢٩**"،[9] وقد قال تعالى: "**كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ قَلِيلًا إِنَّكُم مُّجۡرِمُونَ ۝٤٦**"،[10] ومما سبق بيانه يتضح لنا أن كلمة الجريمة في معناها اللغوي تعني إتيان الفعل، الذي لا يستحسن ويستهجن والامتناع عن الفعل الذي يستحسن ولا يستهجن، ولا بد من الإشارة إلى اختلاف الباحثين والمتخصصين في تفسير الجريمة، مما أدى إلى عدم التوصل إلى تعريف موحد وشامل يمكن أن تتبناه كل المجتمعات، ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى ما تمتاز به الجريمة من نسبية وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار عوامل الزمان والمكان، ولكن هذا

لا يمنع من وجود مفاهيم تكاد تكون مشتركة فيما يتعلق بهذه الظاهرة التي شغلت أذهان الباحثين والناس العاديين على مر العصور.[11]

- **المفهوم الإجرائي للجريمة**: هي كل سلوك يخالف المعايير الاجتماعية يرتكبه الشخص ويكون مخالفاً للأعراف والتقاليد والقيم داخل

السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، ويتسبب في تدخل السلطات الرسمية لإيقافه والحد منه، وفي حالة

تكراره بإصرار يتطلب تدخل أجهزة الضبط الاجتماعي، وباستدعاء البعد القانوني يمكننا القول بأن الجريمة بوجه عام هي كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان في نفسه أو ماله أو عرضه أو على المجتمع ومؤسساته ونظمه السياسية والاقتصادية، وما يحول هذا السلوك إلى فعل مرفوض اجتماعيا هو النص القانوني الذي يحدد أركان وعناصر الجريمة، والعقوبة المقدرة لها، وبالتالي فهي كل عمل أو امتناع يعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية.

د) مفهوم الوقاية من الجريمة: الوقاية من الجريمة من المفاهيم الحديثة، في العلوم الاجتماعية والتي يشوبها الكثير من سوء الفهم، رغم شيوعه في الوقت الحاضر، وفي هذا الإطار يذهب الباحث البريطاني « Daniel Gilling»، إلى أن مفهوم الوقاية من الجريمة هو "حيوان صعب الترويض"، وفي هذا القول إشارة إلى صعوبة السيطرة على هذا المفهوم، وهذا ما هو حاصل فعلا لدى الكثير ممن يستعملون هذا المفهوم.

ليس هناك اتفاق حول تعريف واحد لمفهوم الوقاية من الجريمة، وذلك راجع للمغزى من المفهوم والاختصاص، ومن بين بعض التعاريف حول هذا المفهوم نجد: "هو الذي يهدف إلى الحيلولة دون وقوع الجريمة أصلا، أي أن المجتمع لا ينتظر حدوث الأفعال الإجرامية حتى يتحرك لمكافحتها أو محاربتها، بل يهدف إلى الحيلولة دون وقوعها أصلا".[12]

- **المفهوم الإجرائي للوقاية من الجريمة:** هي مختلف الإجراءات النظرية والإدارية والقانونية والفنية التي تقوم بها أجهزة الأمن الحضري ممثلة في الشرطة، بوسائلها المادية والبشرية، ومختلف النشاطات العلمية والاجتماعية عبر وسائل السلم الهادفة إلى التحكم في ظاهرة الجريمة في مدينة سطيف تحديدا.

خامسا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أ) **منهج الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية القائمة على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على المسح الشامل بالعينة القصدية، الذي يهتم بوصف الظواهر والأشياء والأحداث المعينة وتجميع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، وهو المنهج المناسب لإجراء هذا النوع من البحوث.

ب) **مجتمع الدراسة:** (أمن مدينة سطيف)

تم إجراء هذه الدراسة الاستطلاعية في مدينة سطيف أين سعينا إلى تطبيق **الحصر الشامل** لكل مقرات الأمن الحضري بالمدينة.

سطيف هي مدينة جزائرية تقع في شرق الجزائر، تحمل عاصمتها نفس الاسم: مدينة سطيف، تعني كلمة سطيف، **التربة السوداء** بالرومانية وسطيف بالأمازيغية تعني: "**الهضبة**"، تقع على بعد 300 كلم شرق الجزائر العاصمة، وتعتبر إحدى أهم المدن، فهي ثاني ولاية بعد ولاية الجزائر من حيث الكثافة السكانية، ويطلق عليها الجزائريون في الغالب عاصمة الهضاب العليا.[13]

وازدهرت فيها الحرف التقليدية والخدمات والفنون، وهي تحتوي أيضا على العديد من المعاهد والمراكز العلمية والتكنولوجية، وتنتشر مدينة سطيف حول نواتها القديمة، والتي تعرف باسم البلدة القديمة ذات الصبغة التاريخية والعمرانية المتميزة والتي تتميز بأحيائها وحاراتها، مما يجعل نمطها مختلفًا تماما عن المدينة الحديثة، فالبلدة القديمة تتميز ببيوتها المتلاصقة، وازدحامها وزيادة الكثافة السكانية فيها، بالإضافة إلى ضيق الشوارع وسوء التخطيط العمراني وعلاقته بطبيعة أمن المدينة الداخلي وظهور مشكلات اجتماعية انحرافية وإجرامية، ومن خلال الخريطة رقم (01) المبينة أدناه يتضح توزيع مقرات الأمن الحضري على المجال الجغرافي لمدينة سطيف.

ج) عينة الدراسة: اعتمدنا في تحديد العينات على دراسة المجال ككل دون الأخذ بنسبة مئوية للعينة وهذا بتطبيق **المسح الشامل بالعينة القصدية** لكل مقرات الأمن الحضري لمدينة سطيف والبالغ عددها اثنا عشر مقرا، بالإضافة إلى المجموعة الولائية للدرك الوطني لولاية سطيف.

كما تم الاعتماد على تحليل مضمون الأنشطة المختلفة والتي تقوم بها مصالح الأمن التابعة للأمن الحضري بمدينة سطيف من خلال ما تم إصداره إعلاميا عبر العديد من المجلات الأمنية من نشرات وتدخلات إعلامية.

د) أدوات الدراسة: تم اعتماد أداة "المقابلة" لإجراء الدراسة الاستطلاعية، بالاعتماد على الأسئلة المفتوحة، مع القائمين بالاتصال على مستوى مقرات الأمن الحضري الإثنا عشر في مدينة سطيف، وخلية الاتصال والعلاقات العامة بالأمن الحضري المركزي.

هـ) مجالات الدراسة: تعتبر مجالات الدراسة خطوة أساسية في البناء المنهجي لأي بحث علمي، لأنه يسمح لنا بالتحكم في كل خطوات بحثنا، وأمكن لنا التمييز في هذه الدراسة بين ثلاثة مجالات هي:

– **المجال الجغرافي:** وقد تم تحديده بمدينة سطيف الجزائرية لأن الباحثين يقطنان بهذه المدينة، وقد تم ذلك بالتعاون مع (المدرسة الوطنية للدرك الوطني) بمنطقة "عين الرمان" بسطيف، "مركز الإعلام والاتصال للجيش الوطني الشعبي" المتواجد بوسط مدينة سطيف، و"خلية الاتصال والعلاقات العامة" لأمن ولاية سطيف،

– **المجال البشري:** تمثل في القائمين بالاتصال على مستوى مراكز الأمن الحضري في مدينة سطيف وعددهم 05.

– **المجال الزمني:** يتحدد المجال الزمني للدراسة بالفترة الممتدة من 01 ماي 2015 حتى 20 أوت 2015 من أجل الحصول على مختلف الإحصائيات المتعلقة بالجرائم في مدينة سطيف، ومختلف الإجراءات الميدانية التي تقوم بها مصالح الأمن الحضري للمدينة.

خريطة رقم (01) تبين مقرات الأمن الحضري الإثنا عشر في مدينة سطيف.

المصدر: إعداد الباحثان.

الإطار النظري للدراسة

– مدخل سوسيولوجي لتحليل الجريمة في الجزائر عموما وفي مدينة سطيف بشكل خاص

بلغ عدد سكان الجزائر 39.5 مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2015 مرتفعا بنسبة 2.15 % مقارنة بسنة 2013 وذلك ما يعادل مليون (1) مولود جديد، حسب الديوان الوطني للإحصائيات في تقريره السنوي حول النمو الديموغرافي، ويؤثر التركيب العمري على معدلات النمو الاقتصادي والإنتاج وازدياد الأعباء على المعيلين مما ينجم عنه انخفاض في مستويات المعيشة وارتفاع في نسبة البطالة والفقر، حيث يعاني المجتمع الجزائري من العديد من الظواهر التي لها ارتباط قوي بمعدلات الجريمة وهي:

– ظاهرة الفقر، حيث ما يقارب من نصف السكان الجزائريين يعيشون دون مستوى خط الفقر، والفقر المدقع.

– ظاهرة البطالة، وارتفاع معدلاتها وتأثيرها بنسبة كبيرة والتي تتجاوز نصف السكان من القوى العاملة.

– لجوء طبقات من المجتمع إلى العنف لحل مشاكلها والحصول على حقوقها، مما خلق واقعا اجتماعيا جديدا، أفراد يحاسبون الآخرين وأفراد لا حول ولاقوه لهم، وهذا كله ساهم مساهمة فعالة في انعدام الأمن والأمان للمجتمع.

ويمكن القول إن معظم تلك الحالات من الانحرافات والجرائم تتركز في المدن الكبيرة، وذلك لعدة أسباب منها:

– الحجم السكاني الكبير في المدن وتباين البيئات والثقافات السكانية للمدينة.

– تباين مستويات الدخل والمعيشة في المدن، وضعف روابط القرابة وانخفاض درجة الضبط الداخلي والضبط العائلي.

أما على الصعيد الاجتماعي فإن المجتمع الجزائري يشهد تحولات كبيرة على الصعيد الاجتماعي فمعدلات التحضر والتوجه إلى المدن ترتفع ارتفاعا كبيرا بفضل تركز الخدمات والأنشطة الاقتصادية فيها، كما أن الحواجز أجبرت الكثير من العمال والموظفين والطلبة ولمعرفة مدى الارتباط بين الجرائم وتوزيعها مجاليا كان لزاما أن يتم تقسيم المجال الحضري في الجزائر إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: تشمل هذه الفئة الولايات الشرقية من الوطن: قسنطينة، عنابة، سطيف، والمعروفة بالجرائم المختلفة كسرقة ممتلكات الغير والسطو وغيرها، وهي تجمع بين المخالفات المتعلقة بالمساس بالممتلكات والمخالفات المتعلقة بالمساس بالأشخاص، وولايات حدودية شرقية أخرى مثل تبسة، سوق أهراس ومعظم المناطق الحدودية مع الحدود التونسية والمعروفة بجرائم التهريب والتزوير.

الفئة الثانية: تتكون هذه الفئة من عشر ولايات وهي: تلمسان، سعيدة، تيارت، تندوف، بشار، وهران، سيدي بلعباس، معسكر، أدرار والنعامة، وتشمل المخالفات المرتبطة بالمخدرات، والتهريب بكل أشكاله (تهريب البنزين، الألبسة، المنتجات الغذائية...) وهي معظم الولايات الحدودية على طول الحدود مع المغرب، حيث تعتبر طرق التهريب المفضلة للمهربين الذين يتخذون من الجزائر بلد عبور واستهلاك على جهة الحدود المغربية — البيض- النعامة- ورقلة- الوادي، حيث يتم التهريب عن طريق البر باستعمال الشاحنات المجرورة، إذ يمس تهريب المخدرات الجهة الغربية من الوطن بما نسبته 48 %.

الفئة الثالثة: تضم ستة ولايات منها العاصمة، البليدة، المدية، تيزي وزو، الشلف، الجلفة، وتكثر بها مخالفات المساس بالممتلكات، والمخالفات المرتبطة بالمساس بالأشخاص، وبعد هذا التقسيم المجالي لأنواع الجرائم والمخالفات يتضح أن ولايات الوطن تنقسم إلى ثلاث مناطق كبرى من حيث نوعية الجرائم.[14] أنظر الخريطة رقم (02):

خريطة رقم (02) تبين أهم الجرائم عبر الولايات الجزائرية لسنة 2010:

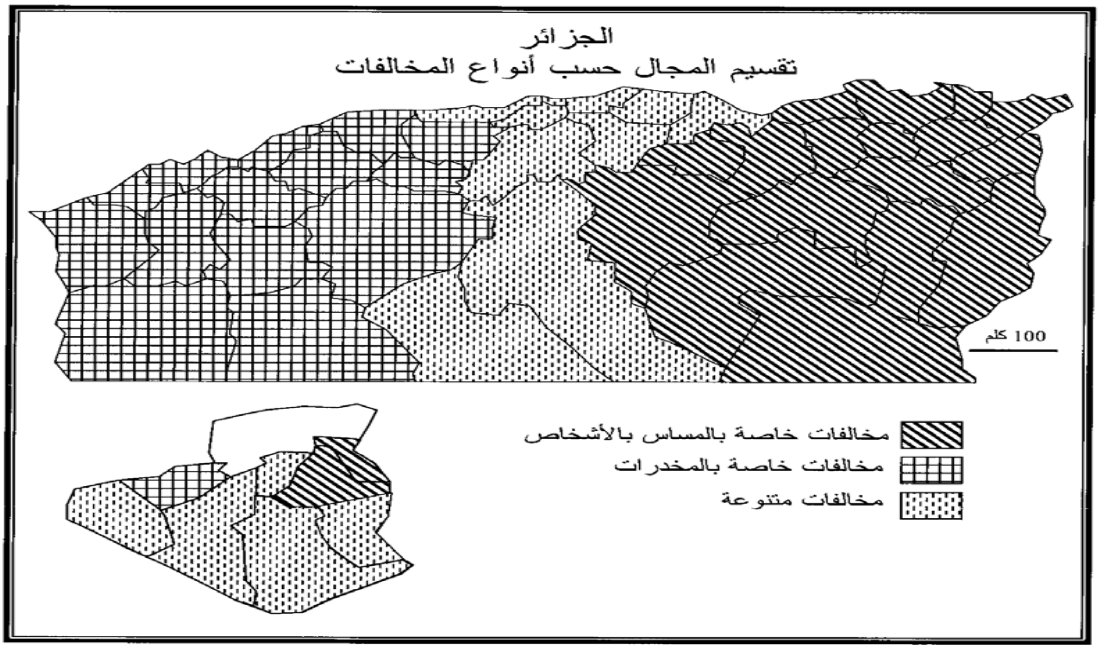

المصدر: الشرطة القضائية 2010.

ولما كانت الشرطة من أهم الأجهزة الأمنية في تطبيق القوانين وحفظ الأمن، أصبح عملها وتقييم أدائها من صلب الموضوعات التي يهتم بها علم الاجتماع وخاصة الحضري، فمناطق عمل وحدات الشرطة هي "التجمعات السكنية، الأحياء، البلديات، الدوائر، المدن..." وهي قطاعات حضرية متباينة في العديد من المتغيرات مثل المساحة، حجم السكان وتركيباتهم العمرية والمهنية، ومختلف الإمكانيات المتوفرة لدى الأجهزة الأمنية وعلى رأسهم الأمن الحضري، فتطبيق القوانين وحفظ الأمن سيتباين طبقا لقدرة جهاز الشرطة في السيطرة على الرقعة المجالية الواقعة تحت مسؤوليتها، وبناءا على الأداء والبعد المكاني في المجال العمراني لتحليل الوضع الأمني من خلال تقييم أداء الأمن الحضري ومديريات الشرطة، وتقييم الوضع الأمني على مستوى المدينة خاصة.

وهو ما سنقوم بدراسته في مدينة سطيف كدراسة تحليلية لدور الأمن الحضري لمدينة سطيف في الوقاية من الجريمة بفروعه الإثنا عشر، وهذا بالمسح الشامل لجميع مقرات الأمن الحضري عن طريق الأمن المركزي لولاية سطيف بالإضافة الى مختلف الوحدات التابعة للدرك الوطني لمدينة سطيف وهذا بالنسبة للتجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة ضمن العديد من مناطق القطاعات الحضرية التابعة لمدينة سطيف كقطاع "عين الطريق"، "الحاسي"، "شوف لكداد"، "قاوة"، "السفيهة"، والتي هي قطاعات حضرية تنتمي لمدينة سطيف.

جدول رقم (01) يبين عدد مقرات الأمن الحضري مقارنة بعدد السكان لأهم أحياء مدينة سطيف:

القطاع / الأمن الحضري	حي يحياوي	حي حشمي	بيزار+ 1000 ثليجان + عمر دقو	المعبودة + القصرية+ 750 بلير	وسط المدينة + لعرارسة + 500 مسكن	200+400 +1014+ 1006	أولاد براهم + دالاس	تبينت + الحاسي + عين الطريق	حي الهضاب	المجموع
عدد السكان	28326	20296	15769	28025	26846	19712	18928	25770	9222	198894
عدد مقرات الأمن. ح	01	01	01	01	04	03	00	00	01	12
النسبة المئوية	% 08.33	% 08.33	% 08.33	% 08.33	% 33.33	% 25	% 00	% 00	% 08.33	% 100

المصدر: مديرية الإحصاء والإعلام الآلي لمدينة سطيف (2015)

من خلال الجدول رقم (01) يتضح لنا أن عدد مقرات الأمن الحضري يتراوح ما بين 0 مقر إلى 04 مقرات في القطاع الحضري الواحد أي بنسبة تغطية تبدو متفاوتة من قطاع إلى آخر، فهناك قطاعات حضرية لا تحتوي على مقرات للأمن الحضري وهذا راجع إلى الكثافة السكانية التي يتمتع بها كل قطاع من جهة، وعدد الجرائم المرتكبة من جهة أخرى، فنجد مثلا أحياء مثل "دالاس"، "أولاد براهم"، وغيرها لا تحتوي على مقرات للأمن الحضري، لكنها تخضع للتغطية الأمنية من المقرات التي تنتمي لأقاليم حضرية أخرى، في حين يتواجد أربع مقرات بوسط المدينة وهي في الواقع نسبة منطقية إذا اعتبرنا دور ومكانة وسط المدينة في جذب السكان المحليين والوافدين حتى من خارج الولاية، من ناحية أخرى فإن التغطية الأمنية تظهر من خلال معيار عدد الشرطة و عدد السكان فحسب المعطيات الأخيرة المتحصل عليها في الجزائر فإن النسبة هي في حدود شرطي لكل 1054 نسمة و بالتالي فهي بعيدة جدا إذا ما قورنت بالمعيار الدولي المقدر بـ شرطي لكل 300 نسمة، وكذلك الحال حتى بالنسبة لبعض دول المغرب العربي إذ نجد الجزائر في المرتبة الثالثة بعد المغرب و تونس.

خريطة رقم (03) تبين المجال الإقليمي لمقرات الأمن الحضري في مدينة سطيف. (المصدر: إعداد الباحثان)

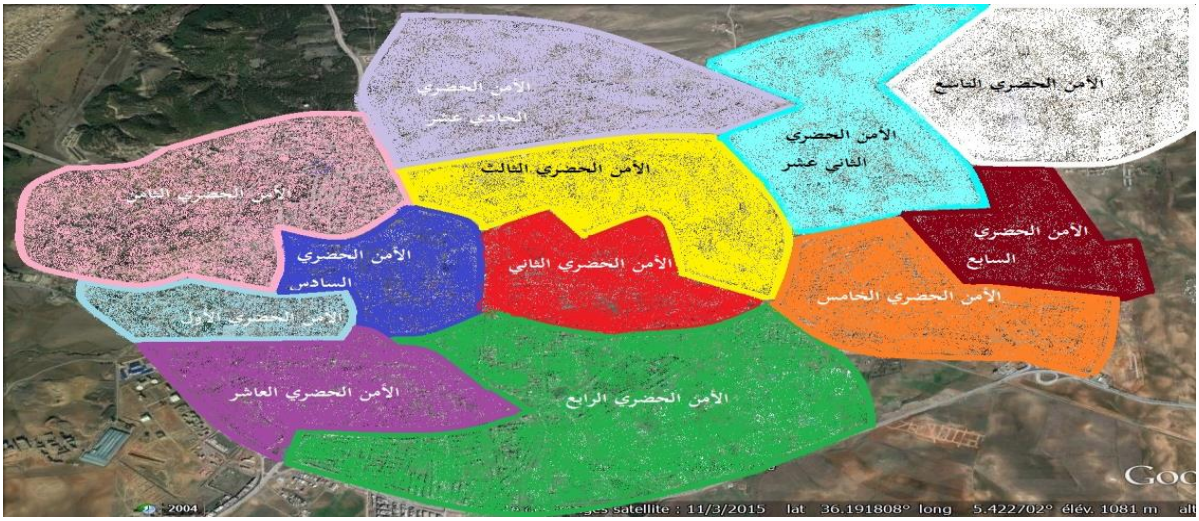

توضح الخريطة المبينة أعلاه التقسيم المجالي لمقرات الأمن الحضري في مدينة سطيف، حيث يبلغ عددها أثنتا عشر مقرا موزعة على كل تراب المدينة بشكل غير متناسب، حيث تغطي بعض المقرات نطاقا جغرافيا واسعا مثل (الأمن الحضري الرابع) والتي تشمل أحياء، سونا طراك، المنطقة الصناعية، les abattoirs، وغيرها باعتبارها مناطق تقل فيها الكثافة السكانية، مقارنة مثلا بالمجال الحضري (حي يحياوي) والذي يغطيه (الأمن الحضري الثالث)، هذا الحي الذي يحتل مساحة معتبرة في المدينة، يتواجد في الجزء الشمالي الشرقي لمدينة سطيف، يتكون هذا الحي من 3شوارع رئيسية متفرقة وهي: الشارع القديم، الشارع المركزي والشارع الشرقي، وقد صاحبت التغيرات الطارئة على المدينة تغيرات على مستوى الحي ومع حضور وتواجد حواجز فيزيقية بين مركز المدينة والحي، تتمثل في تواجد مركز الدرك الوطني حاليا ومقبرة سيدي السعيد ومركز الحماية المدنية، يبقى الحي يعاني نوعا من التهميش مقارنة بمركز المدينة، وهو قطاع ذو كثافة سكانية عالية جدا، يتميز بكثرة الأنشطة التجارية، الباعة الجوالين، محلات المجوهرات، إضافة إلى الطابع العمراني القديم لمباني الحي المتميزة بالضيق، ما يجعلها وجهة لظهور أشكال عديدة للجريمة، تتصدرها سرقة المحلات والمنازل، وقد سجلت مصالح الأمن الوطني أعلى نسب الجريمة في هذا القطاع، وهذا ما شكل موضوعا للعديد من الدراسات التي حاولت الربط بين النمط العمراني للبنايات، وانعكاسها على تنامي السلوك الإجرامي والانحرافات، ومن بينها دراسات "روبرت سميث"، "ستوكس"، "زورباخ"، "جانر"، والذين تمحورت دراساتهم حول أشكال وأنماط المساكن وعلاقتها بسلوكيات قاطنيها.

في حين يغطي (الأمن الحضري الثامن) حي "الهواء الجميل"، والمحاذي لغابة "الزنادية" أين تكثر جرائم بيع وتعاطي المخدرات والخمور بكل أشكالها، وهنا يمكن الإشارة الى طابع العشوائيات الحضرية الذي يميز هذه المنطقة ممثلا في أحياء"كعبوب"، "قاوة".

بينما تتواجد مقرات (الأمن الحضري الأول) و(الثاني) و(السادس) في قلب مدينة سطيف، في حين يتجاور كل من (المقر الحضري التاسع) و(الثاني) على الحدود الشمالية الشرقية للمدينة (حي الهضاب، حي حشمي) ذات الكثافة السكانية العالية نسبيا، بينما تتجاور مقرات (الأمن الحضري السابع) و(الخامس) على الحدود الشرقية للمدينة، المعروفة بالأحياء الحديثة النشأة نسبيا كأحياء (1014، 400، 300، 200، les tours) وغيرها.

ونظرا لصعوبة التعامل مع إحصائيات وأرقام رسمية ودقيقة فيما يخص ارتكاب الجرائم، ولعدم وجود سلسلة زمنية من البيانات تسمح بتتبع معدلات الجريمة والتعرف على أنماطها وأشكالها في مدينة سطيف نجد أن البيانات الأولية تشير إلى أن معدل الزيادة السنوي في ارتفاع مستمر، وهذا ما يتطلب مساهمة البحث العلمي من خلال الدراسات المسحية لأنواع الجرائم وظروفها والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمرتكبيها من تفسير هذا التزايد الهائل وذلك لوضع البرامج الوقائية والعلاجية الناجعة في الحد من زيادة هذه المعدلات وخفض الجرائم إلى أدنى مستويات ممكنة لأن عملية القضاء على الجريمة بشكل نهائي أمر لا يمكن تحقيقه في أي مجتمع عالمي ولا أي وقت من الأوقات.

وفيما يلي سرد لأهم إحصائيات الجرائم المرتكبة والتي تم التوصل إليها، والتي عرضت على الشرطة، وأهم أنواعها ومختلف المتابعات القضائية التي تعرض لها مرتكبوها، وهذا خلال الفترة الزمنية الممتدة من جانفي 2011 إلى ديسمبر 2014.

جدول رقم (02) يبين الحالة الإحصائية للجرائم في مدينة سطيف لسنة 2011:

الجرائم	الحالات التي عرضت على الشرطة			معدل الجريمة لكل 100000 نسمة	مرتكبو الجرائم				المجموع	لمتابعات القضائية				المجموع
	مجموع القضايا	معالجة القضايا			رجال	نساء	قصّر	أجانب		أمر بالإيداع	نقل مباشر	تحت المراقبة القضائية	الإفراج المشروط بكفالة	
		القضايا لمعالجة	المعدل %											
القتل	10	09	90	0.67	12	01	00	00	13	11	02	00	00	13
محاولة القتل	11	10	90.91	0.74	12	00	01	00	13	10	00	01	02	13
الاختطاف	03	01	33.33	0.20	02	00	00	00	02	02	00	00	00	02
الاغتصاب	03	02	66.67	0.20	05	00	00	00	05	02	02	00	01	05
جرائم جنسية	173	141	81.50	11.57	168	33	22	00	223	64	140	05	14	223
الضرب والجرح العمدي	2028	1733	85.45	135.67	2096	162	126	01	2385	59	2314	00	12	2385
السطو	48	33	68.75	3.21	40	03	02	00	45	04	41	00	00	45
السطو المسلح	300	109	36.33	20.07	151	03	34	00	188	48	118	01	21	188
السرقة تحت ظروف	204	135	66.18	13.65	221	09	41	00	271	130	135	02	04	271
سرقة سيارات	80	18	22.50	5.35	32	00	06	00	38	20	18	00	00	38
سرقات أخرى	2246	1106	49.24	150.25	1182	67	163	01	1413	267	1103	02	41	1413
محاولات سرقة	119	75	63.03	07.96	87	00	13	00	100	34	65	00	01	100
نصب واحتيال	64	46	71.88	04.28	50	03	02	09	64	19	44	00	01	64
خيانة الأمانة	47	38	80.85	03.14	35	00	01	00	36	03	32	00	01	36
إصدار شيك دون رصيد	19	18	94.74	01.27	18	00	00	00	18	00	18	00	00	18
الرشوة	01	01	100.0	0.07	01	00	00	00	01	00	00	01	00	01
استغلال النفوذ	01	01	100.0	0.07	01	00	00	00	01	00	01	00	00	01
إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني	21	10	47.62	1.40	13	00	00	00	13	00	13	00	00	13
الجريمة الالكترونية	00	00	/	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
تزوير العملة	29	10	34.48	01.94	14	00	00	05	19	11	05	00	03	19
تزوير واستعمال المزور	40	21	52.50	02.68	35	02	00	02	39	13	15	01	10	39
التقليد المغشوش	03	01	33.33	00.20	01	00	00	00	01	00	01	00	00	01
التهريب	00	00	/	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المتاجرة بالمخدرات	372	372	100	24.89	511	02	19	00	532	435	54	01	42	532
الهجرة غير الشرعية	33	33	100	2.21	03	00	00	38	41	17	20	00	04	41
الإخلال بالآداب العامة	53	49	92.45	3.55	255	02	64	00	321	83	142	13	83	321
جرائم أخرى	2850	2477	86.91	190.66	2637	136	77	03	2853	150	2683	02	18	2853
المجموع	8758	6949	73.64	585.89	7582	423	571	59	8635	1382	6966	29	258	8635

المصدر: خلية الاتصال والعلاقات العامة لأمن ولاية سطيف 2015.

لقد استطاعت المؤسسة الأمنية ممثلة في الأمن الحضري في مدينة سطيف رغم حداثتها وقلة إمكانياتها وبالعمل الجاد ، من متابعة الجرائم وتحقيق المطلوب في اكتشاف المرتكبين وتقديمهم للعدالة ، فقد بلغت نسبة الانجاز 73.64 % من مجموع القضايا المعالجة لعام 2011، وهو معدل مقبول إلى حد ما إذا ما قورن بالعديد من بلدان العالم ، مثل الأردن 94 % ، بنغلاديش ، 93 % ، فنلندا 66 % ، وتبدو هذه النسبة المحققة في مدينة سطيف عالية جدا مقارنة بمعدلات في دول كبرى كإيطاليا 25.5 % في نفس السنة.[15]

إن اختلاف النسب لا يعكس فقط قوة وكفاءة الأجهزة الأمنية إنما يعكس الوعي المجتمعي من ناحية وأساليب وأشكال وقدرة الشبكات والعصابات الإجرامية في إخفاء معالم الجرائم من جهة أخرى ، كما أن أنواع الجرائم في الدول المتقدمة تختلف عن أنواع وأنماط الجرائم في الدول النامية.

حيث بلغ عدد المتابعات القضائية في سنة 2011 ما مقداره 8635 متابعة ، كانت منها 6966 قضية نقل مباشر ، أي ما نسبته 80.67 % من مجموع المتابعات القضائية ، في حين كان عدد القضايا التي تمت متابعتها قضائيا بالأمر بالإيداع 1382 قضية ، أي بنسبة 16.00 % ، وهي نسبة توضح درجة تعامل الأمن الحضري مع القضايا التي لا يفصل فيها بشكل سريع ، كما كان للإفراج المشروط بكفالة نسبة 2.98 % ، والوضع تحت المراقبة القضائية 0.33 % ، وبالرغم من عدم دقة البيانات المتعلقة بالجريمة وشموليتها ،إلا أنها تعبر وبشكل جيد عن توزيع الجريمة حسب القطاعات الحضرية ، وتعتبر مؤشرًا يعطي الأولوية للتخطيط والمعالجة ، سواء كان ذلك للحد منها أو خفض نسبتها ، إلا انه من الأهمية بمكان أن القضاء على الجريمة نهائيا هو أمر مستحيل ، ولكن تبقى هناك معدلات مقبولة على الأقل للتناسب مع مثيلاتها من القطاعات الحضرية في باقي ولايات الجمهورية الجزائرية ، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الجريمة في مدينة سطيف مقارنة بباقي المدن الجزائرية وصعوبة عمل الأجهزة الأمنية في المتابعة والملاحظة ، إلا أن من الأهمية بمكان أن نذكر أن مقرات الأمن الحضري في المدينة قد قامت بمتابعة مثل هذه الجرائم للكشف عنها وعن مرتكبيها والبالغ معدلهم في مدينة سطيف ما مجموعه 585.89 مقارنة مع 100000 ساكن وتقديمهم للعدالة ، ومن المهم ذكره أن قطاعات الأمن الحضري في الدول المتطورة تعتبر نشيطة وفاعلة وتستخدم التكنولوجيا المختلفة في الكشف عن الجرائم إلا أنها لا تستطيع إنجاز القضايا 100 % كما أن بعض القضايا تحتاج إلى متابعة لأكثر من عام حسب طبيعتها ، وفيما يلي نحاول تقديم الحالة الإحصائية للجرائم في مدينة سطيف خلال سنة 2012.

جدول رقم (03) يبين الحالة الإحصائية للجرائم في مدينة سطيف خلال سنة 2012.

الجرائم	الحالات التي عرضت على الشرطة			معدل الجريمة لكل 100000 نسمة	مرتكبو الجرائم				المجموع	المتابعات القضائية				المجموع
	مجموع القضايا	معالجة القضايا: القضايا المعالجة	معالجة القضايا: المعدل		رجال	نساء	قصّر	أجانب		أمر بالإيداع	نقل مباشر	تحت المراقبة	الإفراج بكفالة المشروط	
القتل	09	08	88.89	0.60	14	01	01	00	16	16	00	00	00	16
محاولة القتل	07	07	100.0	0.47	12	00	00	00	12	10	00	01	01	12
الاختطاف	04	03	75.00	0.27	09	00	00	00	09	07	02	00	00	09
الاغتصاب	07	06	85.71	0.47	17	00	00	00	17	10	05	02	00	17
جرائم جنسية	243	218	89.71	16.26	241	57	23	01	322	98	203	05	16	322
الضرب والجرح العمدي	1958	1759	89.84	130.99	2007	131	92	04	2234	96	2112	01	25	2234
السطو	06	05	83.33	0.40	10	00	00	00	10	10	00	00	00	10
السطو المسلح	326	142	43.56	21.81	282	05	13	00	300	120	154	08	18	300
السرقة تحت ظروف	147	116	78.91	9.83	221	01	31	00	253	134	94	08	17	253
سرقة سيارات	114	29	25.44	7.63	91	00	02	00	93	49	42	02	00	93
سرقات أخرى	1685	833	49.44	112.72	921	63	108	00	1092	194	848	18	32	1092
محاولات سرقة	127	74	58.27	8.50	95	01	07	00	103	28	74	00	01	103
نصب واحتيال	70	49	70.00	4.68	46	05	00	04	55	25	29	00	01	55
خيانة الأمانة	40	37	92.50	2.68	51	01	00	00	52	17	25	04	06	52
إصدار شيك دون رصيد	02	02	100.0	0.13	02	00	00	00	02	00	02	00	00	02
الرشوة	01	01	100.0	0.07	01	00	00	00	01	01	00	00	00	01
استغلال النفوذ	00	00	/	0.00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني	18	09	50.00	1.20	09	00	00	00	09	03	06	00	00	09
الجريمة الالكترونية	00	00	00	0.00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
تزوير العملة	18	05	27.78	1.20	09	00	02	00	11	07	02	01	01	11
تزوير واستعمال المزور	35	23	65.71	2.34	22	02	00	04	28	11	13	03	01	28
التقليد المغشوش	02	00	00.00	0.13	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
التهريب	00	00	/	0.00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المتاجرة بالمخدرات	495	494	99.80	33.11	663	05	10	04	682	573	83	09	17	682
الهجرة غير الشرعية	32	32	100.0	2.14	00	00	00	41	41	06	27	00	08	41
الاخلال بالاداب العامة	23	22	95.65	1.54	58	01	13	00	72	29	15	26	02	72
جرائم أخرى	2498	2235	89.47	167.11	2507	146	51	09	2713	248	2438	07	20	2713
المجموع	7867	6109	77.65	526.29	7288	419	353	67	8127	1692	6174	95	166	8127

المصدر: خلية الاتصال والعلاقات العامة لأمن ولاية سطيف 2015

من خلال الجدول رقم (03) تتبين الوضعية الإجرامية في مدينة سطيف خلال سنة 2012، أنه تم ارتكاب 8127 موزعة بين الجرائم والمخالفات، تتصدرها جريمة الضرب والجرح العمدي (2234 جريمة)، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل دفينة تحرك هذا النوع من الجرائم، أساسها التغير المورفولوجي الملحوظ في عمران المدينة بظهور تجمعات سكنية فوضوية مثل حي "شوف لكداد" وحي "قاوة"، التجمعات السكنية القديمة الضيقة والتي تحمل كثافة سكانية عالية جدا ما يؤدي لخلق ضغط اجتماعي، وعدم الشعور بالحرية، مثل حي "يحياوي"أو ما يعرف محليا بـ"حي طانجة القديمة"، هذا ما يؤدي إلى ظهور سلوكيات منحرفة في تلك القطاعات الحضرية دون غيرها من المناطق الأخرى في المدينة كما شكلت جريمة السرقة جزءا مهما من النسبة العامة للجرائم تقدر بـ 1092 قضية، و تتمثل هذه الانحرافات في السطو على المنازل و سرقة المحلات التجارية و غيرها باعتبار أن تلك المناطق

تأوي المتشردين و الأحداث الجانحين و الخارجين على القانون و قد توصل احد الباحثين إلى انه"كلما اقتربت منطقة ما من التخلف أو ابتعدت عنه كلما ارتفعت فيها نسبة الجريمة أو قلّت"، ومن مجمل مرتكبي جريمة السرقة نجد: فئة القصّر (108) ويرجع ذلك إلى عوامل اجتماعية ساهمت فيها حالات الطلاق المرتفعة وطهور نسبة كبيرة من الأطفال التي تعاني من نقص الإرشاد الأسري ، كما كان لظاهرة النزوح الريفي دور كبير في عدم قدرة أبناء الأسر المهاجرة على التكيف مع نمط حياة المدينة وضغط متطلباتها ، وأضحت المعطيات الميدانية أن هناك علاقة بين وقت ارتكاب الجريمة وطبيعة الجريمة التي ارتكبها القصّر ، فمن أكثر الجرائم ارتكابا هي السرقة وهي في الغالب تحدث في وقت الليل و كذلك تناول المخدرات والانحراف السلوكي الذي غالبا ما تحدث ليلا بخلاف المشاجرات التي تكثر في النهار.

وفئة الرجال بـ (921)، ويمكن تفسير ذلك بـ: أن التكوين البشري لهذه الفئات القاطنة بهذه الأحياء يخضع للتركيب النوعي و الحالة الزواجية فمعظمهم من الذكور غير متزوجين لعدم توفرهم على مساكن من جهة و شدة فقرهم من جهة أخرى ، أما التركيب العمري فقد لوحظ أن غالبية المهاجرين من الفئات الشابة ، "حيث أن مساكن هذه الأحياء لا تتناسب تماما مع حجم الأسر و أنماطها و لا تضمن سلامتها ، و استغناءها للحاجيات الضرورية ، وهذا ما توافقت فيه مع بحثنا الدراسة المعنونة بـ: "واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف"حي طانجة نموذجا.[16] كما كان للعنصر النسوي صلة بالجرائم بـ 419 قضية جرم ، فالتكوين العضوي للمرأة وأيضا البيئة المحيطة بها كالأسرة والمدرسة والظروف الاقتصادية والثقافية والفقر وضعف الوازع الديني والعادات تعتبر من العوامل الرئيسية الدافعة بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة في مدينة سطيف ، كذلك يختلف عنه من حيث النوع ، حيث يتميز بقلة جرائم العنف مثل القتل والإيذاء الجسدي والاختطاف ، بينما تزيد جرائم العرض والآداب مثل الزنا والبغاء والدعارة والقذف والسب ، وقد يعزو هذا إلى العديد من العوامل الاجتماعية مثل البيئة الأسرية كإجرام الوالدين أو فساد أخلاقهما ، والتفكك الأسري بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجرة والأمية ، أو عوامل اقتصادية كالفقر والعوز والبطالة ، كما تشكل بعض المؤشرات الثقافية سببا رئيسيا في قضايا الجرم كالإجهاض ، وقتل المولود حديثا حفاظا على الشرف وسمعة الأسرة ، كما يتضح ذلك أيضا من الضغط الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية التي تذهب بعيدا في مراقبة سلوك المرأة وتحركاتها ، مما يشعرها بدونيتها وعدم أهليتها وبالتالي اللجوء إلى طرق متعددة ومتنوعة لإثبات الذات منها ارتكاب الجرم ، كل هذه العوامل وأكثر تندرج ضمن ما جاءت به الدراسة القانونية والاجتماعية التي قام بها الدكتور "نجيب علي سيف" ، حول المرأة والجريمة.[17]

جدول رقم (04) يبين الحالة الإحصائية للجرائم في مدينة سطيف خلال سنة 2013.

الجرائم	الحالات التي عرضت على الشرطة			معدل الجريمة لكل 100000نسمة	مرتكبو الجرائم				المجموع	المتابعات القضائية				المجموع
	مجموع القضايا	معالجة القضايا			رجال	نساء	قصّر	أجانب		أمر بالإيداع	نقل مباشر	تحت المراقبة القضائية	الإفراج المشروط بكفالة	
		القضايا المعالجة	المعدل %											
القتل	09	09	100	0.6	21	01	02	00	24	18	04	00	02	24
محاولة القتل	15	15	100	1.00	15	00	01	00	16	12	04	00	00	16
الاختطاف	02	02	100	0.13	02	00	00	00	02	02	00	00	00	02
الاغتصاب	06	05	83.33	0.40	07	00	00	00	07	02	01	01	03	07
جرائم جنسية	300	269	89.67	20.07	299	110	38	00	447	120	300	04	23	447
الضرب والجرح العمدي	2178	2032	93.31	145.70	2469	198	153	01	2821	115	2676	15	15	2821
السطو	02	02	100	0.13	26	02	00	00	28	00	28	00	00	28
السطو المسلح	252	104	41.27	16.86	188	04	06	00	198	81	99	04	14	198
السرقة تحت ظروف	177	130	73.45	11.84	289	06	18	06	319	161	124	10	24	319
سرقة سيارات	94	15	15.96	6.29	19	00	00	00	19	08	10	00	01	19
سرقات أخرى	1756	969	55.18	117.47	1135	62	81	00	1279	189	1052	03	35	1279
محاولات سرقة	115	76	66.09	7.69	100	05	09	00	114	23	85	00	06	114
نصب واحتيال	45	34	75.56	3.01	25	06	00	06	37	14	23	00	00	37
خيانة الأمانة	55	46	83.64	3.68	67	01	01	00	69	05	55	04	05	69
إصدار شيك دون رصيد	03	02	66.67	0.20	2	00	00	00	02	00	01	00	01	02
الرشوة	02	02	100	0.13	2	00	00	00	02	02	00	00	00	02
استغلال النفوذ	00	00	/	0.00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني	47	30	63.83	3.14	37	05	00	00	42	06	36	00	00	42
الجريمة الالكترونية	00	00	/	0.00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
تزوير العملة	13	07	53.85	0.87	07	02	00	00	09	02	07	00	00	09
تزوير واستعمال المزور	45	34	75.56	3.01	48	06	00	06	65	17	48	00	00	65
التقليد المغشوش	07	03	42.86	0.47	02	00	00	01	03	01	02	00	00	03
التهريب	01	01	100	0.07	04	00	00	00	04	03	00	00	01	04
المتاجرة بالمخدرات	547	547	100	36.59	747	06	17	01	771	620	110	08	33	771
الهجرة غير الشرعية	48	48	100	3.21	05	00	00	59	64	28	30	00	06	64
الإخلال بالآداب العامة	26	26	100	1.74	69	01	03	02	75	09	50	00	16	75
جرائم أخرى	3224	2891	89.67	215.68	3131	204	75	08	3418	307	3090	06	15	3418
المجموع	8969	7299	81.38	600.01	8717	619	409	90	9835	1745	7835	55	200	9835

المصدر: خلية الاتصال والعلاقات العامة لأمن ولاية سطيف 2015

من خلال الجدول رقم (04) يتضح لنا أن جرائم الضرب والجرح العمدي سجلت أعلى النسب، وهذا ما يعكس طبيعة العنف الجسدي واللفظي السائد في المجتمع السطايفي، ما يكشف عمق أزمة القيم والأخلاق فيه، والضعف النسبي لمؤسسات الضبط والتنشئة الاجتماعية، ومالها من أهمية قصوى في إنتاج أجيال قادرة على المساهمة في تنمية المجتمع، وهذا الرأي يدعمه الكثير من علماء الاجتماع الذين يرون أن إجرام العنف هو ظاهرة حضرية تنمو في المدينة، وينشأ نتيجة للصراع القائم بين متغيرات الحياة في المدينة، فظروف الحياة فيها تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وهي مجتمعة تسهم إسهاماً مهما في الاندفاع نحو جريمة العنف.[18]

كما سُجلت العديد من الجرائم في هذه السنة بداية من شهر فيفري من بينها سرقة السيارات، تجارة أسلحة، وسرقة مجوهرات في نطاق "الأمن الحضري الخامس" الذي يغطي قطاع الجنوب الشرقي، بينما تميز نفس الشهر بتوقيف العديد من مروجي الحبوب المهلوسة بقلب مدينة سطيف وحي "لجنان"،[19] وقد لوحظ من خلال التحليل أن مارس، أكتوبر، وديسمبر هي أكثر الشهور ارتكابا للجرائم في سنة 2013، بينما اعتبر شهر أفريل هو أقل الشهور ارتكابا للجرائم من شهور السنة ذاتها، ولقد أثبتت البحوث العلمية وجود علاقة بين المتغيرات المناخية والسلوك الإجرامي، وهو ما عبر عنه الكثير من الفلاسفة والجغرافيين، من أمثال Quételet، وHuntington ، Montesquieu في كتابه (روح القوانين)، هذا الأخير الذي أوضح أن جرائم العنف تزداد في المناطق شديدة الحرارة، بينما تنتشر تعاطي المخدرات والمسكرات في المناطق الباردة، ولإضفاء الصبغة العلمية على ما تم التطرق إليه نشير إلى الدراسة التي قام بها عبد الوهاب عمر البطراوي

من مركز الإعلام الأمني حول علاقة المناخ بالإجرام والتي أظهرت أن هناك جرائم صيفية مثل العنف ضد الغير والسب والتشهير والضرب، والسرقة، وجرائم شتوية كالاختلاس والرشوة والنصب والسطو على المنازل والمحلات التجارية، وجرائم ربيعية ممثلة في الجرائم الجنسية بفعل تزايد الخصوبة في هذه الفترة وبالتالي جرائم الاغتصاب واللواط والزنا مقارنة ببقية الفصول.[20]

رسم بياني رقم (01) يبين عدد الجرائم خلال شهور سنة 2013 في مدينة سطيف:

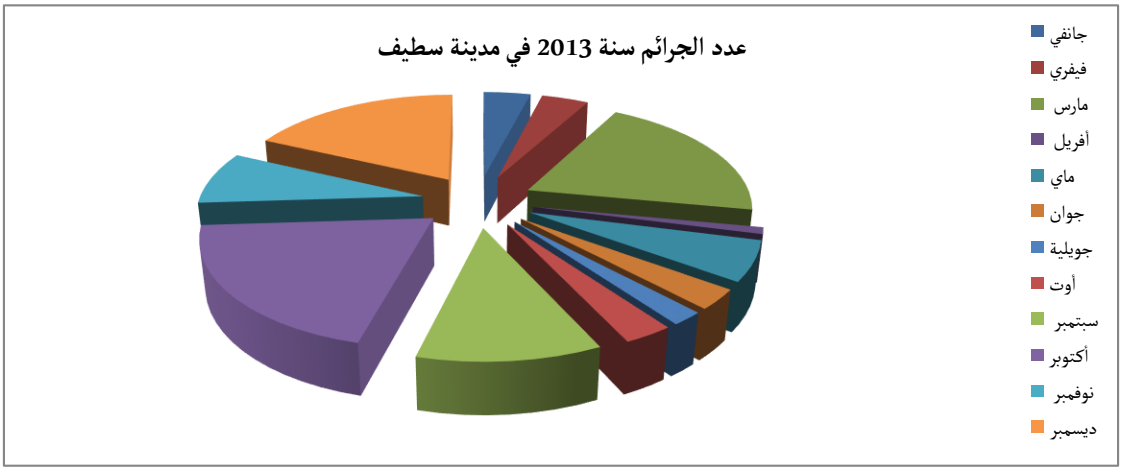

دول رقم (05) يبين الحالة الإحصائية للجرائم في مدينة سطيف خلال سنة 2014.

الجرائم	الحالات التي عرضت على الشرط			معدل الجريمة لكل 100000 نسمة	مرتكبو الجرائم				المجموع	المتابعات القضائية				المجموع
	معالجة القضايا		مجموع القضايا		رجال	نساء	قصر	أجانب		أمر بالإيداع	نقل مباشر	تحت المراقبة القضائية	الإفراج المشروط بكفالة	
	المعدل	القضايا المعالجة												
القتل	% 100	05	05	0.33	04	00	01	00	05	05	00	00	00	05
محاولة القتل	%100	17	17	1.14	24	01	00	00	25	18	04	00	03	25
الاختطاف	% 50	01	02	0.13	03	00	00	00	03	00	03	00	00	03
الاغتصاب	%83.33	05	06	0.4	05	00	00	00	05	02	02	00	01	05
جرائم جنسية	% 88.07	192	218	14.58	212	63	25	01	301	70	220	06	05	301
الضرب والجرح العمدي	91.35	1921	2103	140.69	2261	189	130	02	2582	82	2487	01	12	2582
السطو المسلح	66.67	04	06	0.4	07	00	00	00	07	00	05	00	02	07
السطو	49.50	100	202	13.51	160	01	21	00	182	55	124	00	03	182
السرقة تحت ظروف	72.03	85	118	7.89	151	08	07	00	166	68	77	19	02	166
سرقة سيارات	23.17	19	82	5.49	26	02	09	00	37	19	15	00	03	37
سرقات أخرى	51.36	904	1760	117.74	1014	65	114	07	1200	161	1015	14	10	1200
محاولات سرقة	56.71	93	164	10.97	102	05	15	00	122	47	71	01	02	122
نصب واحتيال	75	21	28	1.87	21	01	00	02	24	05	18	01	00	24
خيانة الأمانة	90.48	38	42	2.81	42	03	01	00	46	07	39	00	00	45
إصدار شيك دون رصيد	100	06	06	0.4	06	00	00	00	06	02	04	00	00	05
الرشوة	/	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	06
استغلال النفوذ	/	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني	90.98	111	122	8.16	161	14	00	03	178	23	155	00	00	178
الجريمة الالكترونية	33.33	01	03	0.2	01	00	00	00	01	01	00	00	00	01
تزوير العملة	42.11	08	19	1.27	11	00	05	00	16	02	12	01	01	16
تزوير واستعمال المزور	78.13	25	32	2.14	34	01	02	02	39	15	20	04	00	39
التقليد المغشوش	100	01	01	0.07	03	00	00	00	03	00	00	00	03	03
التهريب	100	01	01	0.07	02	00	00	00	02	00	02	00	00	02
المتاجرة بالمخدرات	100	536	536	35.86	693	03	20	00	716	519	166	08	23	716
الهجرة غير الشرعية	100	53	53	3.55	00	00	00	57	57	13	40	00	04	57
الإخلال بالآداب العامة	91.53	54	59	3.95	80	05	00	00	85	15	70	00	00	85
جرائم أخرى	88.51	2928	3308	221.3	3292	228	95	09	3624	226	3382	00	16	3624
المجموع	80.16	7129	8893	594.93	8315	589	445	83	9432	1355	7931	55	91	9432

المصدر: خلية الاتصال والعلاقات العامة لأمن ولاية سطيف.

وفيما يلي سنحاول من خلال الرسم البياني التالي ضبط تطور لأهم الجرائم المرتكبة في مدينة سطيف عبر سنوات 2014/2011.

رسم بياني رقم (02) يوضح تطور لأهم الجرائم (عدد القضايا) في مدينة سطيف من 2011 إلى 2014:

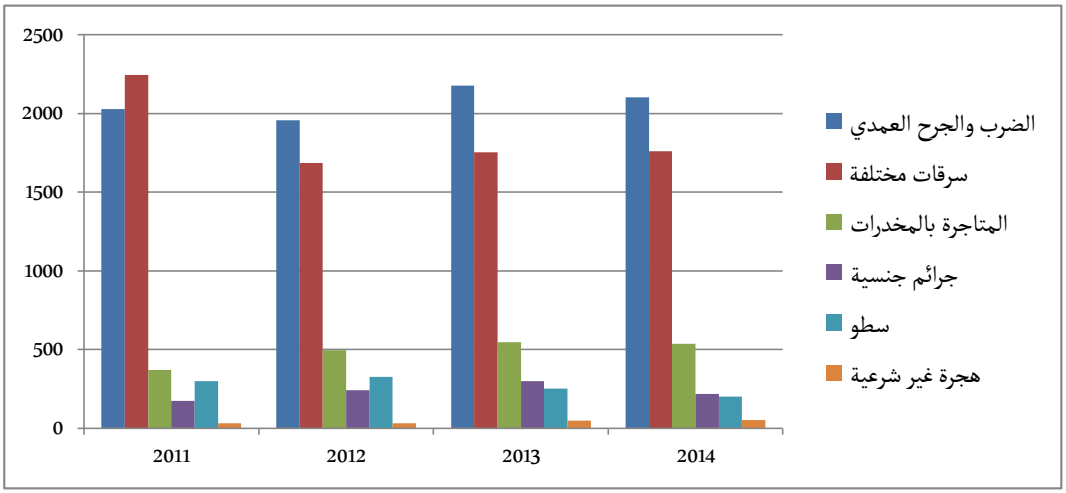

يتضح لنا من خلال الرسم بالأعمدة البيانية أن معدل الجرائم يتراوح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى ، وهذا راجع لطبيعة الجريمة في حد ذاتها ، حيث شكلت جرائم المتاجرة بالمخدرات ، والهجرة الغير شرعية ، والضرب والجرح العمدي تطورا ملحوظا من سنة الى أخرى ، حيث بلغت ذروتها في سنة 2013 ، بينما سجلت جرائم السطو ومختلف السرقات انخفاضا ملموسا من سنة إلى أخرى.

خريطة (04) تبين عدد قضايا الجرائم بمختلف أنواعها في مدينة سطيف خلال الفترة: 2011-2014 المصدر: من إعداد الباحثين.

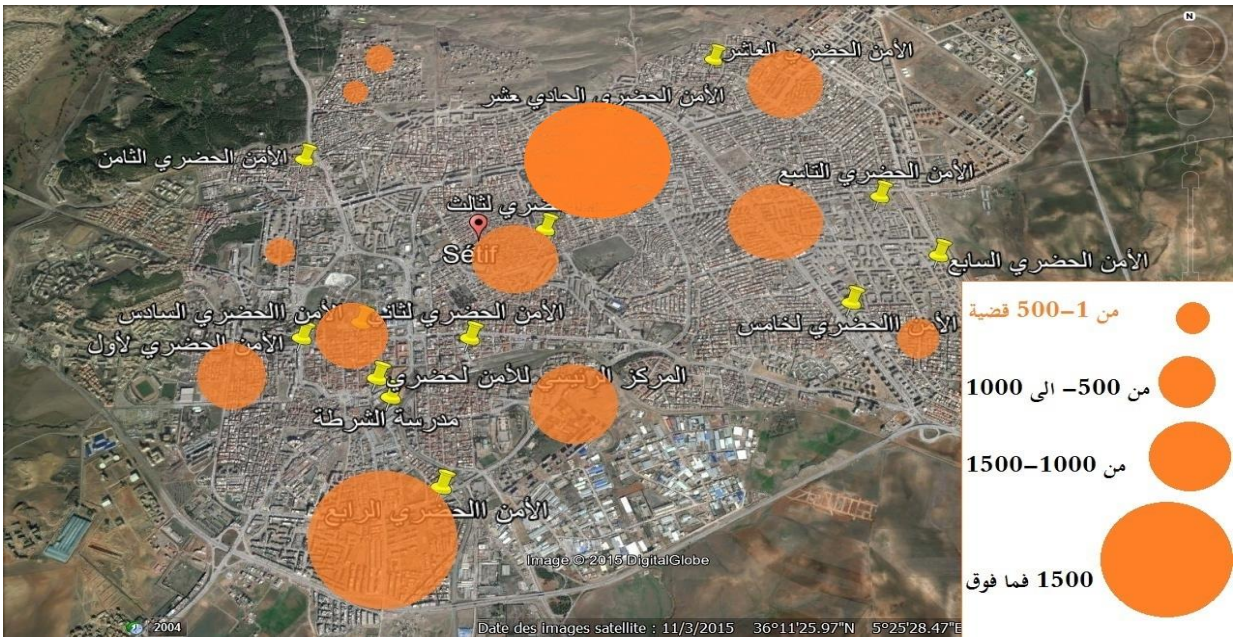

الفئة الأولى: وهي فئة أقل من 500 قضية تضم هذه الفئة المجالات الحضرية: القصرية ، حي crs ، بوسكين ، وغيرها كما نسجل في هذا المجال تواجد مقر أمن حضري واحد مقابل أكثر 20000 نسمة ، وهو معدل قليل جدا مقارنة بعدد الساكنة ، ولكن رغم انخفاض معدل الجريمة بهذا القطاع هذا مقارنة بالقطاعات الأخرى ، تبقى السرقة الموصوفة والسرقة تحت الظروف من أكثر الجرائم انتشارا في هذا المجال الحضري.

الفئة الثانية: وهي فئة من 500 إلى 1000 قضية معالجة من طرف مصالح الأمن، وتضم هذه الفئة العديد من الأحياء من بينها: حي 200 ،300، 400، 250، **sntr**، **les tours**، وغيرها من الأحياء المتواجدة في الجهة الجنوبية الشرقية لمدينة سطيف، ومقارنة بعدد مقرات الأمن الحضري والمقدر عددها بـ 3 مقرات، يتبين لنا الدور الكبير الذي تؤديه مصالح الأمن ممثلة في الشرطة الجوارية، في الوقاية من الجرائم ونشر الأمن رغم العدد الكبير لسكان هذا القطاع البالغ أكثر من 28500 نسمة، حسب **التعداد العام للسكن والسكان** لعام 2008 على اعتبار أن هذه الأحياء جلّها من العمارات.

الفئة الثالثة: هي الفئة التي سجلت عددا معتبرا من القضايا، تتراوح من 1000 إلى 1500 قضية، وتضم العديد من القطاعات الحضرية من بينها وسط المدينة، حي الأسوار، والعديد من الأحياء الأخرى، هذا الأخير يمثل نموذجا عن الأحياء ذات الانتشار الكبير للجريمة بمختلف أنواعها، فالإطار الفيزيقي لهذه الأحياء وكذا تدهور الحالة الاجتماعية بها عموما تبقى بعيدة عن مراقبة السلطات الأمنية، وهذا ما يحوله الى بؤرة ومواقع لانتشار الجريمة كالمخدرات الانحراف وغيرها.

الفئة الرابعة: وهي الفئة التي سجلت أعلى نسبة من القضايا والجرائم المرتكبة، والتي تفوق 1500 قضية من أهمها: السرقة، ومحاولات السرقة، والنصب والاحتيال، وجرائم الإخلال بالآداب العامة، وحتى الهجرة غير الشرعية، وهي التي تشمل قطاعين: القطاع الحضري المؤلف من أحياء: les abattoirs، "حي 1000 مسكن"، "عمر دقو"، حي "سوناطراك"، "بيزار"، ، حي "بونشادة"، "حي المقاتلين"، "المعدومين الخمسة"، "حي بن بقاق محمد"، حي" 20 أوت"، وغيرها ويعتبر ما سجل بهذا القطاع من مختلف الجرائم من أكبر نسب قضايا الإجرام في مدينة سطيف، وهذا يرجع إلى طبيعة المنطقة التجارية والتي تحتضن معظم الأسواق اليومية والأسبوعية، أسواق الجملة، سوق السيارات، سوق الخضر والفواكه وغيرها، ونظرا للسيولة المالية الكبيرة المتوفرة في هذه القطاعات، انتشرت جرائم السطو، السطو المسلح، سرقة السيارات، التقليد في السلع المغشوشة، تزوير العملة، المتاجرة بالمخدرات، ضف إلى ذلك قرب هذا القطاع من المنطقة الصناعية في مدينة سطيف، والتي تحوي بدورها العديد من المخامر، وهو ما ساهم بشكل كبير في انتشار العديد من أنواع الجرائم، اضافة الى استقطاب القطاع حتى المهاجرين الأفارقة الغير شرعيين والذين ارتبطت هجرتهم تاريخيا بهذه الأحياء أو ما يعرف في سطيف بـ "فيلاج النيقرو"، أي بلدة السود، والذين بدورهم يساهم عدد منهم في رفع عدد الجرائم من خلال النصب والاحتيال، التزوير، واستعمال المزور، وحي "يحياوي" ضف إلى ذلك العدد الكبير للسكان والذي يتجاوز عددهم 30000 (حي يحياوي وحده) حسب إحصاء 2008، مقابل مقر واحد فقط وهو الأمن الحضري الثالث، وهو ما يعتبر قليل جدا مقارنة بعدد السكان من جهة، وعدد القضايا والجرائم المرتكبة من جهة أخرى.

الأساليب الميدانية للأمن الحضري وطرق الوقاية من الجريمة في مدينة سطيف:

- القيام بحملات تحسيسية توعوية ضد المخدرات ومختلف الجرائم ذات الانتشار الكبير في المجتمع والتي نذكر منها:

– يوم تحسيسي حول ظاهرة الإدمان على المخدرات نهاية شهر أفريل 2011 بالمعهد الوطني للتكوين المهني بسطيف، من قبل فرقة مكافحة المخدرات للمصالح الولائية للشرطة القضائية.

– القيام بأبواب مفتوحة على الشرطة والتي احتضنت ولاية سطيف الطبعة الواحدة والثلاثين منها ابتداء من 19 جوان 2011 لخلق جسور التواصل مع المواطنين، وتعريف الجمهور بمهام أفراد الأمن الوطني في الوقاية من مختلف الجرائم.

– يوم دراسي بالتنسيق مع جمعيات حماية المستهلك تمثل في: "مهام رجل الأمن في حماية المستهلك" تمحور حول التجارة غير المشروعة بتاريخ 11 جويلية 2012.

– القيام بنشاطات توعوية لغرس الثقافة المرورية تمت برمجة العديد منها على مستوى دار الشباب "حسن غجاتي" بمنطقة الهضاب، سميت بـ "عين على الطريق".

- القيام بدورات تكوينية لأعوان الأمن لتدريبهم على مواجهة مختلف الجرائم ميدانيا.

– تنظيم أيام تكوينية حول كيفية استخدام مسدس الدفع الكهربائي" taxer-x26 " أثناء عمليات توقيف المجرمين.

– تنظيم دورات تكوينية في مجال الإسعافات الأولية ، وطب الطوارئ

- تقديم محاضرات وأيام دراسية للاقتراب من المجتمع المدني منها:

– يوم دراسي في مجال الاستقبال وتشارك المجتمع المدني في ندوة حول: " العنف اللفظي"، أجريت بتاريخ: 2012/04/06.

– المشاركة بمجلة الشرطة بالمعرض الوطني للكتاب بسطيف من 01 إلى 15 ماي 2013 في إطار تقريب الأمن الحضري من المواطنين.

- تكثيف حملات المداهمة للمناطق المشبوهة ليلا منها:

– حملة مداهمة سميت بـ"عملية اللكمة" تمت بوضع تشكيل أمني قسم لـ 03 فرق ضمت 520 رجل شرطة من عدة تخصصات ، وكانت تتم في الفترة المسائية ومست 07 نقاط رئيسية في مدينة سطيف ، أهمها ما يعرف بغابة الزنادية.

- الاعتماد على الوسائل و العتاد التقني المتطور في عمليات التحري والكشف عن هويات المجرمين والضحايا.

- حملات المراقبة الدورية للأسواق اليومية والأسبوعية والمحلات بهدف قمع الغش وحماية المستهلك.

- فتح الأرقام الخضراء أمام المواطنين لتسهيل عملية التبليغ وتسريع عملية المداهمة ، من بينها الخط الأخضر (15-48).

- تسطير مخططات أمنية مكثفة خلال المناسبات الوطنية والدينية.

- تعزيز الدوريات الراجلة والراكبة التي تقوم بها مصالح أمن الولاية أثناء الفترات الليلية ، أغلبها بالزي المدني.

- السعي لإشراك الصحافة المكتوبة ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة في تكوين رأي عام واعي وفعال نحو مختلف الجرائم.

- تكثيف الحواجز ونقاط المراقبة ومضاعفة الدوريات الوقائية.

- إعداد خارطة للجريمة من خلال دراسة خصائص المدينة ديمغرافيا وجغرافيا ، ودراسة خصوصيات المجرمين.

– إجراء ما يقارب 300 جلسة إنصات لبعض المدمنين على المخدرات والكحول وتوجيههم إلى مختلف المراكز المتخصصة في علاج الإدمان ، وتوزيع أكثر من 2500 مطوية حول أخطار المخدرات وعواقبها.

- تحفيز المواطنين على الأنشطة البديلة وتنظيم دورات رياضية مثل كرة القدم ، العدو ، الكاراتيه للتقليل من الجرائم.

– إطلاق العديد من حملات الروح الرياضية اعتمادا على الوجوه الرياضية في الساحة المحلية.

نتائج الدراسة

تعد الدراسات المتعلقة بالأمن والأمان على درجة كبيرة من الأهمية في الاستقرار والتطور المجتمعي ، ونظرا لأهمية الأمن والأمان فقد شرعت الدول بالدراسات والبرامج والخطط لزيادة الأمن وحماية مجتمعاتها من مشاكل متعدد على رأسها الجريمة والانحراف لما في ذلك من تأثيرات على مختلف جوانب الحياة ، وقد كانت الدول المتطورة هي السباقة في هذا المجال ، وفي الجزائر فإن الاهتمام بهذا الجانب يحاول مسايرة التطورات الحاصلة من خلال عقد المناقشات والندوات أو على مستوى وسائل الإعلام ، إلا انه لا توجد دراسات علمية متعمقة ومنظمة تتطرق لمثل هذه المواضيع ، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة يمكن أن تبنى عليها برامج وخطط ودراسات أخرى ، وسوف يتم عرض لأهم نتائج الدراسة:

– تساهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ارتفاع معدلات الجريمة وخصوصا جرائم السرقة والقتل مما يخلق شعورا بعدم الأمان على النفس

– يزداد الشعور بعدم الأمن والأمان لافتقار الناس لرؤية مستقبلية لتحسين الأوضاع الأمنية في المستقبل المنظور ، بمعنى أن الأوضاع الأمنية والشعور بالأمن آخذ بالانخفاض.

– إن الإحصاءات الرسمية عن الجرائم والانحرافات لا تعكس واقع الجريمة الحقيقية في مدينة سطيف ، ويعود ذلك إلى عدم ثقة المواطن بالأجهزة الأمنية وسلطة القضاء في

التبليغ أو الشكوى فالمتمعن بالإحصاءات يجد أنها تعطي تقديرات منخفضة جدا عن الواقع المعاش، فقد لا يكاد يمر يوم بدون حوادث إجرامية في المدينة، فكثير من المشكلات تحل خارج الأطر القانونية وهذا يجعل إحصاءات الجريمة والانحراف أقل من التقديرات الرسمية.

– عدم وجود سلسلة من الإحصاءات لعدة سنوات يجعل من الصعوبة في تتبع معدلات الجريمة بدقة كبيرة وأنماطها وأشكالها.

– شكلت جرائم السرقة النسبة الأعلى بين مجموع الجرائم، وهذا يعكس سوء الأوضاع الاقتصادية، وقد تباينت جرائم السرقة بين السرقات البسيطة إلى سرقات البيوت والسطو المسلح على المنازل والمحال والمؤسسات الاقتصادية، وقد سجلت مدينة سطيف أعلى المعدلات في مجال السرقة الموصوفة.

– سجلت معدلات الجرائم الجنسية انخفاضا نسبيا، وهذا لا يعكس الصورة الصحيحة للواقع الفعلي ليس في مدينة سطيف فقط، وإنما في معظم الولايات المحافظة والتي تعتبر قضايا الشرف والأخلاق على درجة كبيرة على درجة كبيرة من الأهمية يمس سمعة الأفراد والعائلة وتعالج غالبا بالتكتم والحلول الداخلية وبعيدا عن أجهزة الضبط الرسمي أو حتى التبليغ عنها.

– سجلت أعلى معدلات الجريمة في أشهر الشتاء، وهذا يتنافى مع الواقع النظري والذي يرى أن معدلات الجريمة تزداد بازدياد درجة الحرارة.

– أن معظم الجرائم المرتكبة كانت من قبل الذكور وخصوصا الأعمار الشابة، كما شكلت المرأة في العديد من الحالات الدافع أو السبب في عملية القتل، بينما الضحايا هم من الذكور.

– إن مشاركة المجتمع في الوقاية من الجريمة والصيانة من الانحراف مبدأ مجتمعي وعليه فإن للسكان دور أساسي وفعال في الرفع من مستوى الأمن بالتعاون مع رجال الشرطة داخل الأحياء السكنية.

– أن التوزيع الأمثل لمقرات الأمن عبر القطاعات الحضرية، يساهم بشكل كبير في الوقاية من الجرائم، فهذه المقرات تقدم خدمة للمواطن، فمجرد تواجدها في المجال الحضري يقلل من احتمالات حدوث الجريمة، لذا من الضروري أن يكون انتشار قواتها وتواجدها بشكل يؤدي إلى هذه النتيجة وعلى أفضل صورة. لاسيما القطاعات الحضرية التي تكون فيها نسب الإجرام مرتفعة.

الهوامش

1. **سورة قريش**: الآية: 3-4.
2. **سنن الترمذي**: ج 4، ص 574.
3. **سورة المائدة**: الآية 32.
4. Jean Delumeau, (1989) Rassurer et protéger Le sentiment de sécurité dans l'Occident d'autrefois, Paris, Fayard, p.13.
5. Barbara Delcourt, (2006) Théorie de la sécurité, Bruxelles, institut d'études européennes, p 53.
6. Helga Haftendorn, «The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security», International Studies Quarterly, vol.35, n°01, mars 1991, pp.03-17.
7. أمن ولاية الجزائر العاصمة، (2000)، **المرشد العملي للأمن الحضري**، المديرية العامة للأمن الوطني.
8. محمد توفيق محمد، **أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية**، (التخطيط الحضري والإقليمي)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2007، (رسالة ماجستير منشورة)، ص 25.
9. سورة المطففين: الآية 29.
10. سورة المرسلات: الآية 46.
11. محمود عقل، (1999)، **مقدمة في علم الإجرام** (دراسة في علم اجتماع الجريمة)، ص 11.
12. أحسن مبارك طالب (2003)، **الاتجاهات الحديثة في الوقاية من الجريمة**، الطبعة الأولى، ص41.
13. . مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، **مصلحة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية**، (1995)، ولاية سطيف بالأرقام، الطبعة 11، ص 07.
14. توفيق خنشول، المدينة والتأطير الأمني بالوسط الحضري، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، (رسالة ماجستير منشورة)، ص 85.
15. محمد توفيق محمد، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، التخطيط الحضري والإقليمي، نابلس، فلسطين، 2007.
16. العلوي جميلة، **واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف**-حي طانجة نموذجا، علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2007، نشرت سنة 2010.
17. نجيب علي سيف الجميل، **المرأة والجريمة-دراسة قانونية اجتماعية**-جامعة صنعاء، جمهورية اليمن، 1999، نشرت سنة 2001.
18. عباس أبو شامة عبد المحمود، (2012) جرائم **العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ص 42.
19. ع.عبد الله: جريدة المواطن، العدد 1716، 19 فيفري 2013، ص 24.
20. عبد الوهاب عمر البطراوي، (د س)، **علاقة المناخ بالإجرام**، مركز الإعلام الأمني، الرياض، السعودية، ص 06.